ما مدى واقعية المعايير المعتمدة في تحديد المدن الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " مثال ولاية غرداية "

[1]SOUID Sabrine, [2]DERIES Ammar, [3]CHADLI Mohammed

[1.2.3]University of science and technology Houari Boumedien/Faculty of earth sciences / Bab Ezzouar ALGERIA.

Abstract: The real city is the one that meets the minimum conditions of life and takes into account the requirements of its inhabitants, by providing basic infrastructure, from wide and usable streets, sewerage channels, public facilities, administrations, hospitals, schools, markets, parks, playgrounds, cultural facilities and rooms for dialogue and discussion.

However, given the reality of our small and medium-sized cities in Algeria, many differences exist in different levels of the urban network, between the coastal cities and the inland cities, and even between the cities in the same area. It is thus unfair to use this quantitative criterion only in the classification process. It is therefore necessary to adopt other qualitative criteria to achieve a more logical and objective classification.
Through this study, we will try to shed light on the province of Ghardaïa, one of the southern provinces whose cities experienced a rapid growth rate for several reasons and under different circumstances.
Keywords: small cities, medium-sized cities, quantitative norms, qualitative norms, urban network, Ghardaïa state.

ملخص: المدينة الحقيقية هي التي تتوفر على حد أدنى من شروط الحياة وتراعي متطلبات سكانها، ذلك بتوفير البنية التحتية الأساسية، من شوارع واسعة وصالحة للاستعمال، قنوات الصرف الصحي، المرافق العمومية، من إدارات ومستشفيات ومدارس وأسواق مناسبة وحدائق وملاعب ومنشآت ثقافية وقاعات للتحاور والنقاش.

لكن وبالنظر لواقع مدننا الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نجد فوارق كثيرة بين المستويات المختلفة للشبكة الحضرية، بين مدن الولايات الساحلية ومدن الولايات الداخلية، وحتى بين مدن الولاية الواحدة. وهو ما يجعل استعمال المعيار الكمي فقط في عملية التصنيف غير عادل ووجوب اعتماد معايير نوعية أخرى ضرورة حتمية للوصول إلى تصنيف أكثر منطقية وموضوعية.

سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على، ولاية غرداية، إحدى الولايات الجنوبية التي عرفت مدنها وتيرة نمو سريعة نتيجة عدة أسباب وفي ظروف مختلفة، سنحاول التطرق إليها ودراستها وتحليلها للوصول إلى معرفة المعايير الكمية والنوعية التي حددت الشبكة الحضرية بالولاية، والتي يمكن مناقشتها.

الكلمات الدلالية: المدن الصغيرة، المدن المتوسطة، المعايير الكمية، المعايير النوعية، الشبكة الحضرية، ولاية غرداية.

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ ند استقلالها حركة تحضر كبيرة ،كانت فيها المدن الكبرى الأكثر تميزًا من الناحية الكمية والمكانية ، و لا تزال هده المدن الكبرى تستحوذ على الجزء الأكبر من الاستثمارات ، بسبب وزنها الديموغرافي ، الاقتصادي والسياسي.

ان تصنيف المدن يحتاج الى معايير ذات طابع اقتصادي و بيئي بشري وعمراني، الا ان بلادنا تعتمد بشكل اساسي على معيار الحجم الديمغرافي وحده في عملية تصنيف المدن و هو ما يحدد ان كانت صغيرة متوسطة او كبيرة .

شهدت المدن المتوسطة الحجم زيادة كبيرة عن النصف الأول من الثمانينيات، (مكتب الإحصاء الوطني، 2008). لكن المدن المتوسطة الحجم ظلت لفترة طويلة حقيقة يصعب إدراكها أو كائن حقيقي غير معروف. (R.Brunet 1997).

يبقى السؤال عن كفاية استعمال المعيار الكمي وحده مطروحا في تحديد المدن المتوسطة والتجمعات الحضرية و هل يمكن لهذا التصنيف ان يكون صحيحا دون استعمال معايير نوعية اخرى ؟

1- موقع الولاية الجغرافي و خصائصها الطبيعية:

تقع ولاية غرداية شمال صحراء الجزائر ،تبعد بمسافة 600كم عن الجزائر العاصمة،تقع بين خطي عرض 32.80° و 33.20° شمالا، وخطي طول 0.40°و4.30° شرق خط غرينتش وبالضبط بخط الطول المار على الجزائر العاصمة.

يحدها شمالا كل من ولايتي الأغواط والجلفة، وتبعدان عنها على التوالي بمسافة200كم 300 كم. وجنوبا ولاية تمنراست التي تبعد عنها بمسافة 1470 كم، و شرقا ولاية ورقلة بمسافة 190 كم، ويحدها غربا ولايتي أدرار والبيض تبعدان عنها على التوالي بمسافة 680 كم و 350 كم.

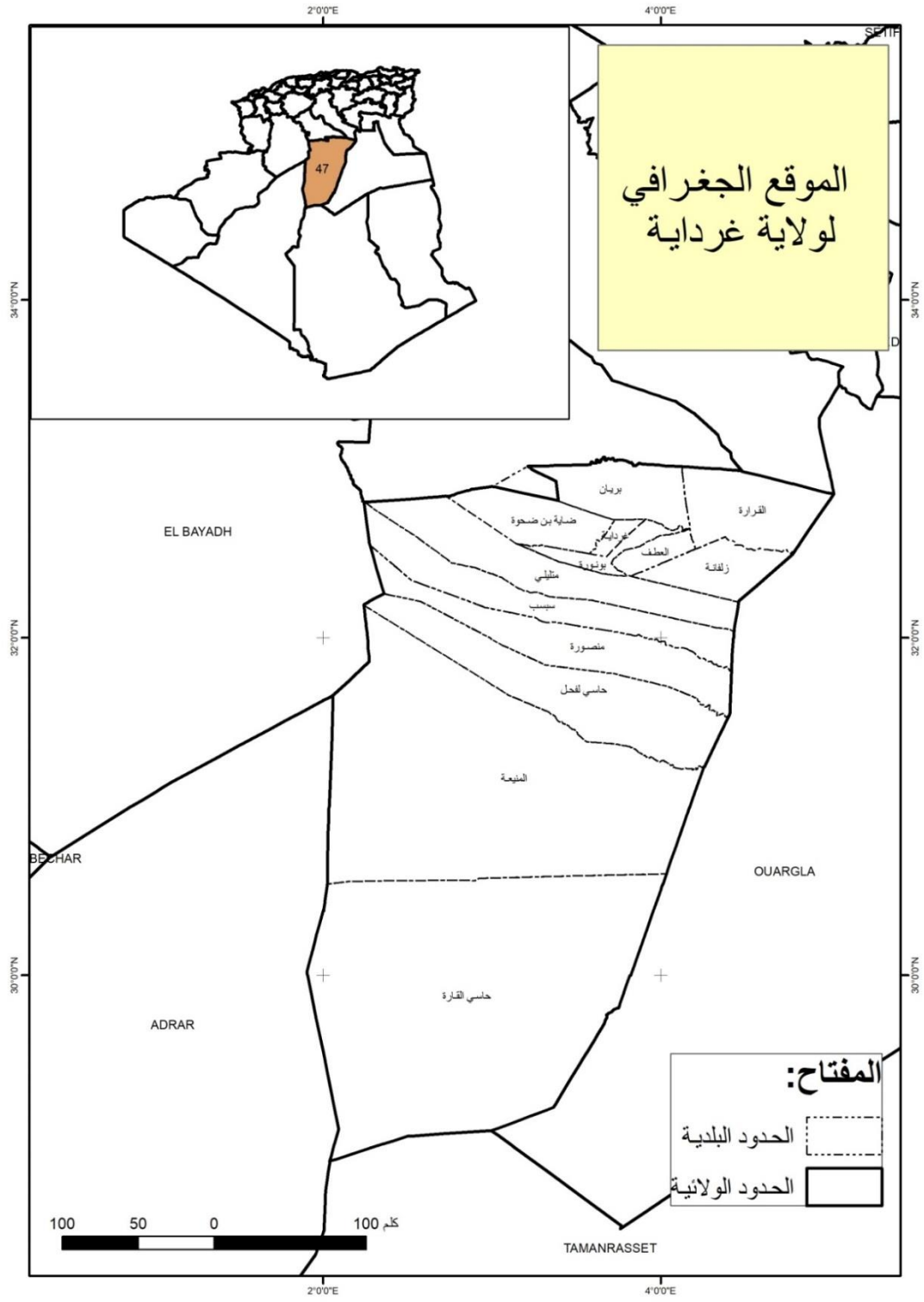

تتربع ولاية غرداية على مساحة تقدر بـ 86.560كم^2 حيث توجد على الطريق الوطني رقم 01 الذي يربط بين الجزائر وتمنراست وهي تتفرع إداريا إلى تسعة دوائر وتشتمل على ثلاثة عشر بلدية .

تتميز ولاية غرداية بطبيعة صحراوية وهي جزء من الصحراء الكبرى يقدر معدل ارتفاعها عن سطح البحر بـ 468 مترا، كما تحتوي على بعض المنخفضات المتمثلة في الحمادات، والشطوط وبعض الهضبات الصخرية المتقطعة وهي تتكون من طبقات كلسية تتخللها وديان عميقة متشعبة ومتداخلة، لذا سميت ببلاد الشبكة ومن أهم هذه الأودية: وادي مزاب - واد النساء - واد زقرير - واد متليلي - وادي بلوح واد الأبيض -واد أريدان.

مناخ شبه قاري صحراوي ذو طبيعة جافة وحارة بكمية تساقطات قليلة ، تسيل أحيانا بقوة وبشكل طوفاني ممّا تؤدي إلى خسائر مادية نتيجة فيضان الأودية المكونة للشبكة مما يستوجب احترام ارتفاقات هده الأودية وتوجيه التعمير نحو مناطق جديدة أمنة أكثر من خطر الفيضانات.

ميزها بشبكة هيدروغرافية تلعب دورا كبيرا في تنظيم المجال العمراني باحتوائها على أودية كبيرة تعتبر الأساس الأول لقيام مدن المنطقة،

2- تطور النسيج العمراني لمدن ولاية غرداية:

ما يميز المجال الحضري فهو تشكله من نمطين من النسيج العمراني الأول المتمثل في القصور وهي الانوية الأولى للمدن الحالية والنمط الثاني المتمثل في التوسعات أو الأشكال الجديدة للتعمير.

2-1 نسيج قديم:

تتميز مدن ولاية غرداية في بنيتها المكونة من ثلاث اجزاء مختلفة إلا أنها تمثل وحدة متكاملة رغم تميز عناصرها بوظائف مختلفة واستقلال مجال الواحة عن المجالات الأخرى، و هذه البنيات هي:

2-1-1- القصر:

يعتبر القلب النابض في المدينة, وهو ذو نمط معماري متميز, وهو عبارة عن كتلة متجانسة ومنسجمة مع طبيعة الأرض المنحدرة ويراعي في تخطيط هذه القرية أن تكون على قمة جبل لتوفير الأمن والمحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة.

القصر يتكون أساسا من أربعة عناصر وهي: المسجد, المساكن, السوق, الطرقات إذ يحتل المسجد وسط القصر و المكان المرتفع فيه, في حين يأخذ السوق الموضع السفلي ليكون مجالا مشتركا بين داخل القصر وخارجه, والمجال السكني يمثل الجزء الأكبر من فضاء القصر، و أما الطرقات فهي تمثل الشرايين بين مختلف المرافق.

2-1-2 الواحة: لقد كان لمعظم سكان المنطقة منزليين أحدهم فوق الجبل (في القصر), و الأخر في السهل بين أشجار النخيل، حيث يلجأ إليها السكان في فصل الصيف.

2-2 نسيج حديث:

2-2-1 التوسعات الحديثة لمدن الولاية:

التي تشكل الجزء الكبير لمدن الولاية فلقد عرفت هده المدن توسعات مرت بمراحل ولكن أسرعها وتيرة كان بعد الاستقلال حالها حال باقي المدن الجزائرية نتيجة عدة عوامل حيث و مند سنة 1962م توسعت المدن في كل الاتجاهات، بوتيرة سريعة، هذا لعدة اعتبارات جديدة ظهرت مع ظهور المستعمر وبقيت فاتسعت الطرق وظهرت المساكن الحدائقية والساحات العامة خاصة مع قانون 26/ 74المتعلق بالاحتياطات العقارية ،وتحسنت الظروف المعيشية للسكان بظهور المنطقة الصناعية في "النومرات" وساهمت في النزوح والهجرة و بالضبط باتجاه مدن شمال الولاية ذات الكثافة السكانية العالية.

ولكن و بالمرحلة الحديثة فلقد شهدت المدن تعميرا هاما وهدا خلال العشرية الأخيرة، حيث ارتفع عدد السكان وظهرت المشاريع الإنمائية وزادت نسبة النزوح والهجرة الداخلية وبدأ التوسع العمراني يتجه نحو الغابات و الواحات نظرا لنفاذ الأراضي داخل السهل و تشبع القصور ، كما تميزت هذه المرحلة بظهور المساكن النصف جماعية، التي لم تكن موجودة من قبل، مثل حي "بالغنم"، وحي "سيدي عباز".

2-2-2 اتجاهات التوسع و عوائقه:

تتشابه أغلب مدن الولاية من حيث الخصائص الطبيعية ومن أهم العوائق و المشاكل التي تواجه التوسعات العمرانية بها نجد:

- **العوائق الطبيعية:**

تتمثل أساسا في طبوغرافيا المنطقة (الشبكة) حيث أن تتموقع المجالات الحضرية في سرير الوادي و إحاطته بالمرتفعات جعل التوسعات العمرانية تكون على طول الوادي (وادي ميزاب، واد متليلي...) و هو ما أدى إلى تكدس الكتل العمرانية و القضاء على الفضاءات و الجيوب الفارغة حيث تكاد تنعدم المساحات في المجال المبني .

-كما أن طبيعة المنطقة تجعل من الصعب التوسع من خلال السُّفوح المحيطة بالأودية كذلك بالنسبة لمناطق الغمر.

- **المناطق الصناعية والشبكات المختلفة:**

يكمن مشكل التوسع العمراني في وجود المناطق الصناعية، ومختلف الشبكات في الطرق التي تمر عبر المدن و كذلك وجود خطوط الكهرباء ذات الضغط العالي و محطات الخدمات ، أما داخل النطاق الحضري نجد خطوط الكهرباء ذات الضغط المتوسط .

وهذا اضافة إلى الارتفاقات التي تتلخص في:

الأودية (واد ميزاب ، واد نشو ، واد نومر واد درين.....) ، أراضي الوقف و الحبوس (المقابر ،الهبات ،أراضي المساجد، ....الخ) ،الخطوط والشبكات و الطرق (شبكة الكهرباء ، الماء، الغاز، خطوط الهاتف) .

3- المعايير الكمية المستخدمة في عملية تصنيف المدن في الجزائر :

- مدن صغيرة: 5000 الى 20000 نسمة
- المدن المتوسطة: 20000 الى 100000 نسمة
- المدن الكبيرة: أكثر من 100000نسمة.

4- تطور التعداد السكاني للجزائر من 1966 الة 2008:

السنوات	السكان			%	معدل النمو	
	مناطق حضرية	مناطق متفرقة	المجموع	السكان الحضر	السكان الاجمالي	السكان الحضر
1966	6 408	5	12	53,3	-	-
1977	9 908	7	16	58,4	3,4	4,4
1987	16	6	23	70,6	3,1	5,0
1998	23 69	5	29	81,4	2,1	3,3
2008	29	4	34	85,7	1,6	2,1

الديوان الوطني للإحصاء

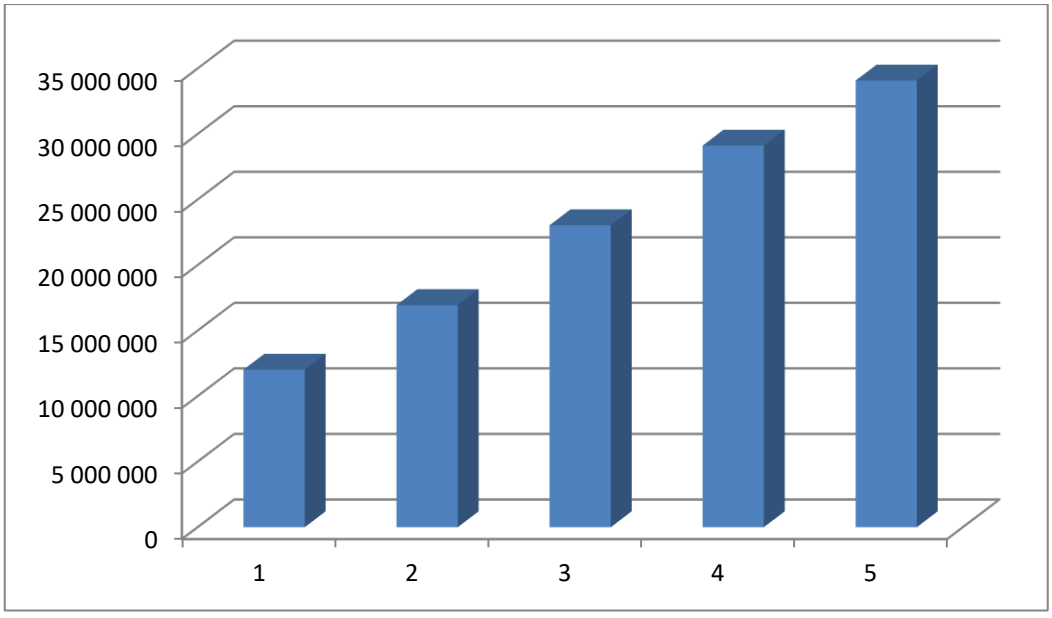

عرفت الجزائر نمو سكاني سريع بعد الاستقلال نتيجة لعدة عوامل مرتبطة بنوعية الحياة و تحسين ظروف المعيشة حيث يعد عامل الزيادة الطبيعية من أهم العناصر المؤثرة في التعداد السكاني.

5- تطور عدد التجمعات السكانية حسب الفئات من سنة 1966 الى 2008:

حجم الفئات	RGPH 1966	RGPH 1977	RGPH 1987	RGPH 1998	RGPH 2008
اقل من5 000	1616	1 985	2962	3218	3562
الى 20 000 5000	130	186	360	625	722
20000الى 100000	37	54	130	184	239
100 000 اكثر من	4	8	18	30	40
المجموع	1787	2233	3470	4057	4563

الديوان الوطني للإحصاء

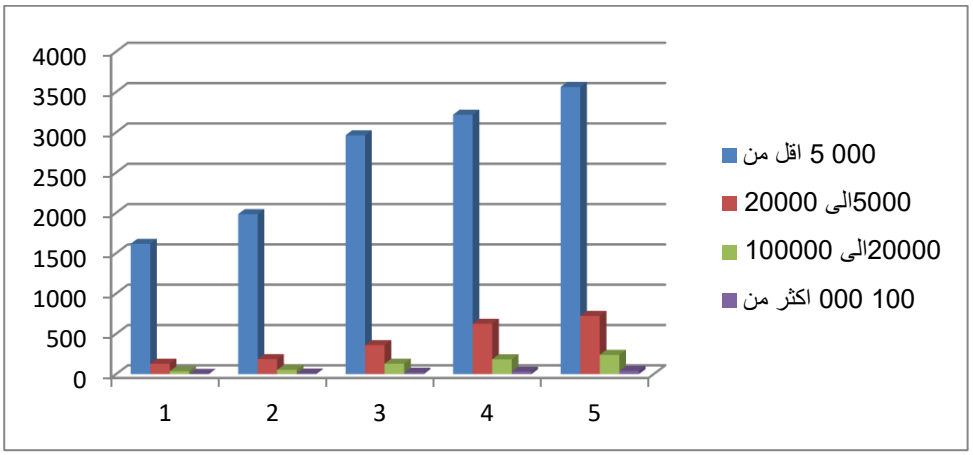

نلاحظ الزيادة في مجموع عدد التجمعات الحضرية من احصاء 1966 الى احصاء2008.

غير أن التغير في هذا العدد لا يكون بنفس الوتيرة حيث كان اقل اهمية في الفترة الممتدة بين 1987 و 1998.

فئة التجمعات التي تضم اكثر من 100000 نسمة هي الاقل عددا مقارنة بالفئات الاخرى خاصة التجمعات التي تضم اقل من 5000 نسمة وهذا خلا ل كل الإحصاءات السكانية اما فئة التجمعات التي تضم من 20000 الى 100000 نسمة والتي تندرج ضمن المدن المتوسطة فقد عرف عددها تزايدا مند احصا 1966 الى احصا 2008.

6- تطور سكان ولاية غرداية في الفترة 1966-2017:

يتحكم فيه عنصرين هما الهجرة و الزيادة الطبيعية التي يعبر عنها من تغيرات عاملين أساسيين (المواليد والوفيات).

شهدت الولاية تطور ديموغرافي كبير على غرار باقي ولايات الوطن نتيجة عوامل عديدة حيث يعد عامل الزيادة الطبيعية من أهم العناصر المؤثرة في التعداد السكاني و التي يعبر عنها بتغيرات عاملين أساسيين لنمو السكان وهما (المواليد والوفيات) ، إضافة إلى عامل الهجرة أو حركة السكان و التي تؤثر بشكل كبير علي النمو الديمغرافي بالولاية.

Population 2017	Population 2008	Population 1998	Population 1987	Population 1977	Population 1966	
130516	88252	87583	62251	57153	43802	غرداية
14814	13447	9110	5539	2319	1094	ضاية بن ضحوة
37416	36520	24765	20721	13345	9262	بريان
51437	41192	33728	22959	14474	9828	متليلي
74184	47167	48089	34032	18026	12606	القرارة
19188	16174	12656	8553	5006	4219	العطف
12117	12324	6898	3904	924	-	زلفانة
3647	1656	1226	54	-	-	سبسب
43001	37561	27733	18642	4003	2687	بونورة
386320	294293	251788	176655	115250	83498	المجموع

المصدر : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT سابقا)

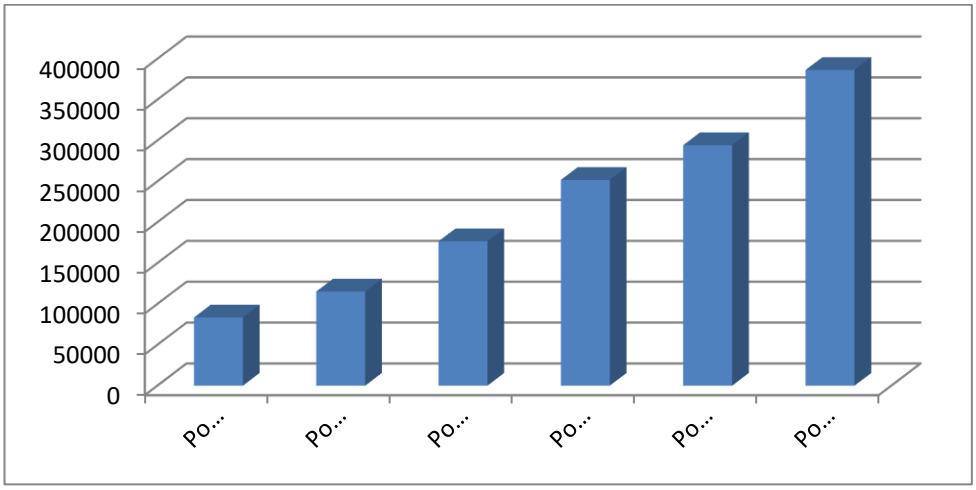

نلاحظ من خلال المعطيات الاحصائية ان تعداد سكان الولاية عرف تزايد ملحوظ حيث بلغ سنة 1966 حوالي 83498 نسمة ليرتفع سنة 1977إلى 115250 نسمة ثم يصل سنة 1987 إلى 176655نسمة و وصل سنة 1998إلى 251788 نسمة , حسب إحصائيات 2008 سجلت 294293 نسمة ,أما أخر تعداد بحوزتنا سنة 2017 فسجل حوالي 386320 نسمة.

7 - تصنيف مدن ولاية غرداية حسب المعيار الكمي :

- تطور التجمعات السكانية لولاية غرداية حسب احصاءات 1987-1998-2008 :

R.G.P.H	5 000اقل من		5 000 الى20000		20 000 الى 50 000		100أكثر من 000		المجموع	
	عدد السكان	عدد التجمعات	عدد السكان	عدد التجمعات	عدد السكان	عدد التجمعات	عدد السكان	عدد التجمعات	عدد السكان	عدد التجمعات
1987	5751	8	42537	4	160422	5	0	0	208710	17
1998	5103	12	41671	4	249942	6	0	0	296716	22
2008	10083	14	53557	4	296230	6	0	0	359871	24

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT سابقا)

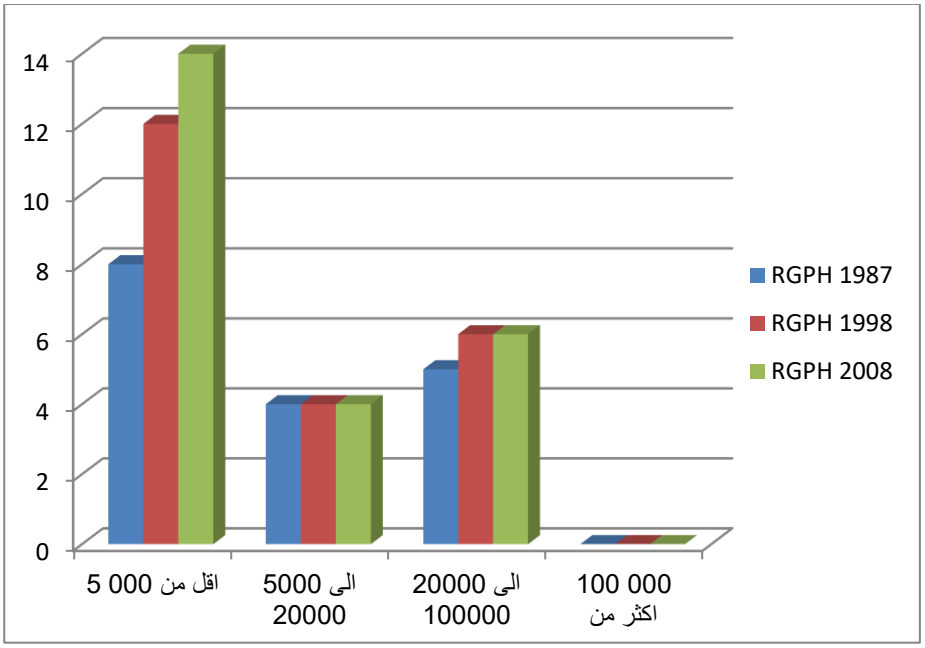

نلاحظ ان التجمع السكاني اقل من 5000 نسمة هو الغالب في اغلب التعدادات السكانية الثلاثة و عدد هذه التجمعات يعرف تطور كبير على عكس التجمعات السكانية الاكبر من 100000 نسمة التي لا توجد في اي تعداد الا اذا احصينا سكان بلدية غرداية كتجمع سكاني واحد فإنها تسجل عتبة 100000 نسمة (130516نسمة سنة 2017) لتكون ضمن المدن الكبيرة.

اما التجمعات السكانية التي تصنف ضمن المدن المتوسطة فهي الغالبية بعد تجمعات الاقل من 5000 نسمة وذلك خلال التعدادات الثلاث حيث كانت سنة 1987 5 تجمعات من اصل 17 لترتفع الى 6 خلال الإحصائيين الموالين 1998 و 2008.

8- مدى صحة المعيار الكمي في تصنيف المدن في ولاية غرداية:

غالبا ما تم انتقاد استعمال المعيار الكمي في عملية تصنيف المدن والتجمعات الحضرية حيث ان الاعتماد على عدد السكان فقط دون الأخذ بعين الاعتبار معايير نوعية اخرى يعطي تصنيف مغلوط عن واقع المدن وتصنيفها الحقيقي.

وباخد ولاية غرداية مثال فإننا نجد ان مدنها المصنفة ضمن المدن المتوسطة اعتمادا على المعيار الكمي فقط لا ترقى لهذا التصنيف اذا ما استعملنا معايير اخرى كمدى توفر التجهيزات والشبكات المختلفة و نوعية الحياة بشكل عام بها حتى اننا نسجل عجز في هذه المعايير لكي ترقى الى مصاف التجمعات الحضرية التي تلبي حد ادنى من شروط الحياة في المدينة وقد جمعنا عدة معطيات تبين هذا العجز في الجدول الموالي .

و يرجع هذا التشكيك في مدى صحة المعيار الكمي و استعماله المنفرد في عملية تصنيف المد ن لاعتراض الأكاديميين والباحثين في أغلبيتهم العظمى على المعايير التي اختيرت لوصف الواقع الحضري وتحديد التجمع الحضري اعتمادا على عتبة عدد السكان معينة (حجم السكان و ممارسة النشاط الزراعي من عدمه) دون الأخذ بالمعايير الاقتصادية و الاجتماعية الاخرى و نوعية التجهيزات و الخدمات المتوفرة.

وهو ما يجعل اعطاء تعريف واحد للتجمع الحضري و المدن المتوسطة امرا صعبا يختلف باختلاف وجهات نظر الباحث و التوجهات و السياسات المعتمدة في كل من المعطيات المبينة في الشكل اعلاه يظهر ان نوعية الحياة الحضرية في مدن ولاية غرداية بشكل عام ليست في المستوى المطلوب وهو ما يجعل هذه المدن لا ترقى الى مصاف المدن المتوسطة حتى ولو تجاوزت عتبة حجم السكان المطلوبة فمدن نسبة الغاز فيها 65 %وماء شروب 89% وشبكة توصيل انترنيت حوالي4% لا تصنف الا في فئة المدن الصغيرة، وهذا ما يجعل اعادة مراجعة استعمال المعيار الكمي وحده في تصنيف المدن امرا حتميا.

معدل ملكية المعدات المنزلية للأسر المعيشية العادية و الجماعية:

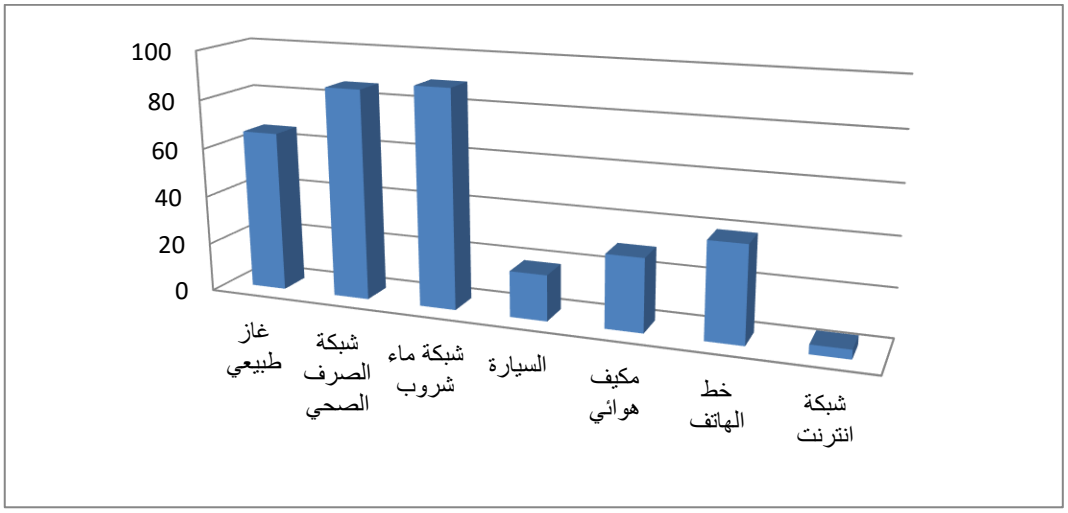

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT سابقا)

خلاصة:

عرفت المدن الجزائرية بعد الاستقلال نمو حضري متسارع نتيجة الزيادة السكانية والنزوح الريفي المستمر وغير المنظم، ما أدى الى ظهور شبكة حضرية وطنية هرمية، وأسفر عن تحولات اجتماعية واقتصادية أدت بدورها لتخطي انوية المدن المركزية لحدودها الجغرافية نحو تعمير شبه حضري بأشكال و اتجاهات مختلفة، وتغيرات جذرية في البنية العمرانية واختلالها، هذا ما يتجلى في مجموعة المشاكل المزمنة التي تواجهها اغلب المدن الجزائرية حاليا (من مشاكل المرور العجز السكني، نقص المرافق والخدمات، مشاكل التلوث و النفايات و الصرف الصحي....الخ)، على غرار باقي الولايات تظهر جليا القفزة التي عرفتها الولايات الجنوبية للوطن على مستوى توسع العمران والنمو الديمغرافي الكبير، الذي لا يواكبه بنفس الوثيرة توفير بقية الحاجيات الضرورية للسكان.

من أجل تحقيق التوازن الإقليمي والتنمية الشاملة الافضل وللوصول الى شبكة حضرية وطنية هرمية، يستلزم الاخذ بعين الاعتبار كافة المعايير الكمية والنوعية دون الاعتماد على واحد دون الاخر.

من جهة أخرى أحدثت ديناميكية مجالية أسفرت عن نمو مراكز حضرية جديدة، ساهمت في هيكلة المجال الضاحوي و بالتالي خلق ديناميكية ديمغرافية وعمرانية متباينة كان لها الدور الأساسي في توزيع السكان والمرافق و تحديد نوع استخدامات الأراضي، ما جعل العديد من المراكز الضاحوية ترتقي لمصاف المدن أو البلديات.

المراجع:

- المخطط التوجيهي لبلديات غراية PDAU
- الإحصاءات الوطنية 1966- -1977- 1987- 1998 2008.
- ديوان حماية وترقية واد ميزاب OPVM
- الاحصاء السنوي لولاية غرداية 2017
- **مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (DPAT سابقا)**
- الديوان الوطني للاحصاء